النظرية العامة للالتزام

الجزء الأول

مصادر الالتزام

د. محمد علي البدوي الأزهري

أستاذ بكلية القانون - جامعة الفاتح

2003 ف.

1

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	5
أولا مفهوم الالتزام	6
أ- طبيعة الالتزام	6
ب- تحليل رابطة الالتزام	10
جـ- أهمية نظرية الالتزامات وتطورها	12
ثانياً أنواع الالتزامات	14
أ- من حيث المحل	14
1- الالتزام بإعطاء والالتزام بعمل أو بالامتناع عن عمل	14
2- الالتزام العيني والالتزام النقدي	14
ب- من حيث المدى : الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببدل عناية	16
ثالثاً ترتيب مصادر الالتزام	18
أ- الترتيب التقليدي	18
ب- ترتيب مصادر الالتزام في القوانين الحديثة	19
جـ- التقسيم الفقهي الحديث	20
القسم الأول	
التصرف القانوني	
الباب الأول	
العقد	
فصل تمهيدي مفهوم العقد	25
المطلب الأول التعريف بالعقد وتحديد نطاقه	25
أولا الاتفاق والعقد	25
ثانياً تحديد نطاق العقد	26
المطلب الثاني مبدأ سلطان الإرادة	28
أولا مبدأ سلطان الإرادة أساس القوة الملزمة للعقد	28
أ- دعائم مبدأ سلطان الإرادة	28
ب- نتائج المبدأ على نظرية العقد	29
ثانياً انتكاس مبدأ سلطان الإرادة	31
أ- تقويض دعائم مبدأ سلطان الإرادة	31
ب- نتائج تراجع مبدأ سلطان الإرادة على نظرية العقد	32
المطلب الثالث أنواع العقود	33
أولا العقود المسماة والعقود غير المسماة	33

الموضوع	الصفحة

ثانياً عقود رضائية وعقود شكلية وعقود عينية 36
أ-العقد الرضائي 36
ب- العقد الشكلي 36
جـ- التمييز بين الشكلية وغيرها 37
د- العقد العيني 38
ثالثاً عقود ملزمة للجانبين وعقود ملزمة لجانب واحد 39
رابعاً عقود معاوضة وعقود تبرع 42
خامساً العقود المحددة والعقود الاحتمالية 44
سادساً العقود الفورية وعقود المدة 45
الفصل الأول تكوين العقد 47
المبحث الأول التراضي 47
المطلب الأول وجود التراضي 48
أولا ضرورة الإرادة 48
أ- طرق التعبير عن الإرادة 49
1- التعبير الصريح والتعبير الضمني 49
2- قيمة السكوت في التعبير عن الإرادة 50
3- متى ينتج التعبير عن الإرادة أثره 53
ا- القاعدة 53
ب- اثر الموت وفقد الاهلية في التعبير عن الإرادة 54
ب- العلاقة بين الإرادة والتعبير عنها 56
1- استعراض النظريتين 56
أ- نظرية الإرادة الباطنة أو الحقيقية 56
ب- نظرية الإرادة الظاهرة 57
جـ- حظ النظريتين في القوانين الوضعية 57
2- موقف القانون المدني الليبي 58
ثانيا تحليل التراضي 58
أ- الإيجاب 59
1- التمييز بين الإيجاب وما يسبقه من مراحل 59
(1) الإيجاب في عقود المزايدة 59
(2) الدعوة للتعاقد 60
2- شروط الإيجاب 61
(1) الإيجاب عرض مكتمل 62
(2) الإيجاب عرض حاسم 62
3- مصير الإيجاب 63
(1) متى يكون الإيجاب ملزماً للموجب 63

الموضوع	الصفحة
(2) سقوط الإيجاب	65
ب- القبول	66
1- خصائص القبول	66
(1) حرية القبول	67
(2) مطابقة القبول للإيجاب	71
(3) يجب أن يكون القابل على علم كاف بمحتوى الإيجاب	72
2- التعاقد بين غائبين	78
(1) طرح المشكلة	78
(2) موقف القانون المدني	81
جـ- التراضي في صور خاصة	83
1- المراحل التي تمهد للعقد أو تجعله غير بات	83
(1) الوعد بالتعاقد	84
(2) التعاقد بالعربون	88
2- النيابة في التعاقد	90
(1) تعريف النيابة وبيان أنواعها	90
(2) شروط النيابة	91
(3) اثار النيابة	96
(4) تعاقد الشخص مع نفسه	97
المطلب الثاني صحة التراضي	99
أولا الاهلية	99
أ- التعريف بالأهلية وبيان أنواعها	100
ب- احكام الأهلية	101
1- تدرج الأهلية بحسب السن	101
أ- تقسيم التصرفات بالنسبة للأهلية	101
ب- مراحل الأهلية بالنسبة لأنواع التصرفات	102
2- عوارض الأهلية	105
(1) الجنون والعته	105
(2) السفه والغفلة	106
3- موانع الأهلية	106
(1) الحكم بعقوبة جنائية	107
(2) الغيبة	107
(3) العاهة المزدوجة	108
ثانياً الغلط	109
أ-تحديد نطاق مفهوم الغلط	109
1- الغلط المانع	109
2- الغلط غير المؤثر	110
ب- شروط الغلط	111
1- شروط الغلط بشأن واقعة	111

الموضوع	الصفحة
(1) يجب أن يكون الغلط جوهرياً	112
(2) يجب أن يتصل المتعاقد الاخر بالغلط	115
(3) لا يجوز التمسك بالغلط على وجه يتعارض مع حسن النيابة	116
2- شروط الغلط في القانون	117
جـ- إثبات الغلط	118
ثالثاً التدليس	118
أ- العناصر المكونة للتدليس	119
1- العنصر المادي	119
2- العنصر المعنوي	121
ب- شروط الإبطال للتدليس	122
1- الشرط الأول أن يكون التدليس دافعاً للتعاقد	122
2- الشرط الثاني أن يتصل المتعاقد الاخر بالتدليس	123
جـ- العلاقة بين التدليس والغلط	124
رابعاً الإكراه	125
أ- الإكراه الدافع للتعاقد	125
ب- اتصال المتعاقد الاخر بالإكراه	126
جـ- عدم مشروعية الإكراه	127
خامساً الاستغلال	128
أ- تطور فكرة الغبن إلى فكرة الاستغلال	128
1- مقارنة بين الغبن والاستغلال	128
2- نظرة تاريخية على تطور الغبن إلى الاستغلال	130
ب- عناصر الاستغلال	131
1- العنصر المادي وهو الغبن	131
2- العنصر النفسي	133
جـ- جزاء الاستغلال	134
المبحث الثاني المحل	136
المطلب الأول شرط الإمكان	137
أولا المحل ممكن	137
ثانياً المحل موجود أو قابل للوجود	138
أ- المحل موجود	139
ب- محل الالتزام شئ مستقبل	139
المطلب الثاني شرط التعيين	141
أولا القاعدة العامة في تعيين محل الالتزام	142
ثانياً تعيين محل الالتزام بدفع مبلغ من النقود	143
المطلب الثالث شرط المشروعية	145
أولا الأشياء التي تخرج عن دائرة التعامل	146
ثانياً مخالفة المحل للنظام العام والاداب	146

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث السبب	149
المطلب الأول النظرية التقليدية في السبب	151
أولا تحديد السبب في الطوائف المختلفة للعقود	151
ثانياً تقدير النظرية التقليدية	153
أ- نقد النظرية	154
ب- الدفاع عن النظرية	155
ثالثاً وظيفة السبب القصدي	156
المطلب الثاني النظرية الحديثة في السبب	158
أولا السبب هو السبب الدافع للتعاقد	159
ثانياً شروط السبب الدافع	160
المطلب الثالث موقف القانون المدني	161
المطلب الرابع ضرورة السبب وإثباته	163
أولا التصرف المسبب والتصرف المجرد	163
ثانياً إثبات السبب	166
أ- السبب غير مذكور في العقد	166
ب- السبب مذكور في العقد	167
المبحث الرابع البطلان	168
المطلب الأول تمهيد لنظرية البطلان	168
أولا التعريف البطلان وبيان أنواعه	168
أ- تعريف البطلان	168
ب- تقسيم البطلان	169
1- النظرية التقليدية	169
2- النظرية الحديثة	171
ثانياً تمييز البطلان عما يقاربه من نظم قانونية	172
أ- البطلان والانعدام	173
ب- البطلان وعدم النفاذ	173
جـ- البطلان والفسخ	174
المطلب الثاني قواعد تقرير البطلان	174
أولا من له التمسك بالبطلان	175
أ- العقد القابل للإبطال	176
ب- العقد الباطل	176
ثانياً سقوط الحق في البطلان	177
أ- الإجازة	177
1- شروط الإجازة	178
2- أثر الإجازة	179
ب- التقادم	180
1- الدعوى	180
(1) العقد الباطل	180

الموضوع	الصفحة
(2) العقد القابل للإبطال	181
2- الدفع	182
المطلب الثالث آثار البطلان	183
أولا مدى البطلان	183
أ- انتقاص العقد (أو البطلان الجزئي)	183
ب- تحول العقد	185
ثانياً الأثر الرجعي للبطلان	186
أ- الأثر الرجعي للبطلان فيما بين المتعاقدين	186
1- القاعدة هي زوال كل أثر للعقد	187
2- مدى التزام ناقص الأهلية بالرد	187
3- حالة البطلان لعدم المشروعية	188
ب- الاثر الرجعي للبطلان بالنسبة إلى الغير	191
1-القاعدة	191
2- إستثناءات من هذه القاعدة	191
ثالثاً المسؤولية عن البطلان	194
الفصل الثاني آثار العقد	197
المبحث الأول آثار العقد من حيث الموضوع	197
المطلب الأول تحديد مضمون العقد	198
أولا تفسير العقد	198
أ- كيف يتم تفسير العقد	198
ب- سلطات المحكمة العليا في مراقبة تفسير العقد	202
ثانياً تكييف العقد وتحديد نطاقه	203
أ- تكييف العقد	203
ب- تحديد نطاق العقد	204
المطلب الثاني مبدأ القوة الملزمة للعقد	206
أولا القاعدة في لزوم العقد	206
أ- العقد شريعة المتعاقدين	207
ب- نقض العقد بإرادة المتعاقدين : التفاسخ أو التقايل	208
جـ- تنفيذ العقد بحسن نية	208
ثانياً نظرية الظروف الطارئة	209
أ- التطور التاريخي	210
ب- شروط تطبيق النظرية	212
جـ- الجزاء في نظرية الظروف الطارئة	214
المطلب الثالث جزاء القوة الملزمة للعقد	216
أولا القواعد الخاصة بالعقود الملزمة للجانبين	217
أ- الدفع بعدم التنفيذ	217
1- شروط الدفع بعدم التنفيذ	217

الموضوع	الصفحة
2- أثر الدفع بعدم التنفيذ	218
ب- الفسخ	219
1- شروط الفسخ	220
2- كيف يقع الفسخ	221
3- أثر الفسخ	224
(1) أثر الفسخ بين المتعاقدين	224
(2) أثر الفسخ بالنسبة للغير	225
جـ- إنفساخ العقد بقوة القانون	226
1- إنفساخ العقد	226
2- من يتحمل تبعة الهلاك	227
ثانياً المسؤولية العقدية	228
أ- الخطأ العقدي	229
1- الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية	229
2- المسؤولية العقدية عن الغير وعن الأشياء	232
3- تعديل أحكام المسؤولية العقدية	233
ب- الضرر	234
1- الضرر المادي والضرر الأدبي	234
2- شروط الضرر	234
جـ- علاقة السببية بين الخطأ والضرر	236
المبحث الثاني آثار العقد من حيث الأشخاص	236
المطلب الأول أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين والخلف	238
أولا أثر العقد بالنسبة إلى الخلف العام	238
أ- القاعدة العامة هي انصراف أثر العقد إلى الخلف العام	239
ب- حالات لا ينصرف فيها أثر العقد إلى الخلف العام	240
جـ- حالات يعتبر فيها الخلف العام من الغير	240
ثانياً أثر العقد بالنسبة إلى الخلف الخاص	241
أ- المقصود بالخلف الخاص	242
ب- شروط انصراف أثر العقد إلى الخلف الخاص	242
ثالثاً أثر العقد بالنسبة للدائنين	248
المطلب الثاني أثر العقد بسبة للغير	249
أولا امتداد أثر العقد إلى الغير بحكم القانون	250
أ- الدعوى المباشرة	250
ب- عقود الإدارة	251
جـ- نظرية الوضع الظاهر	251
ثانياً امتداد أثر العقد إلى الغير بإرادة الطرفين	251
أ- التعهد عن الغير	252
1- التعهد عن الغير يلزم المتعهد	252
2- التعهد عن الغير لا يلزم الغير : حرية الإقرار أو الرفض	253

الموضوع	الصفحة

ب- الاشتراط لمصلحة الغير 254
1- تطبيقاته العملية للاشتراط 254
2- شروط الاشتراط لمصلحة الغير 255
3- أثار الاشتراط لمصلحة الغير 258
(1) علاقة المشترط بالمتعهد 258
(2) علاقة المتعهد بالمنتفع 259
(3) علاقة المشترط بالمنتفع 260

الباب الثاني
الإرادة المنفردة

الفصل الأول قيمه الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام 263
المبحث الأول الجدل حول قيمة الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام 264
المبحث الثاني موقف القانون الليبي من الإرادة المنفردة 265
الفصل الثاني الوعد بجائزة الموجه للجمهور 266
المبحث الأول شروط الوعد بجائزة 267
المبحث الثاني أحكام الوعد بجائزة 268
أولا إذا حددت مدة للوعد 268
ثانياً إذا لم تحدد مدة للوعد 269

القسم الثاني
الواقعة القانونية

الباب الأول
المسؤولية التقصيرية " الفعل الضار "

فصل تمهيدي : تحديد مفهوم ونطاق المسؤولية التقصيرية 276
أولا : تمييز المسؤولية التقصيرية عن غيرها 276
أ- التمييز بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية 276
ب- التمييز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 279
1- أهم الفروق بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 279
2- تحديد نطاق كل منالمسؤوليتين 280
3- عدم جواز الخيرة أو الجمع بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 282
(1) عدم جواز الجمع بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 283

الموضوع	الصفحة

ب- الاشتراط لمصلحة الغير 254
1- تطبيقاته العملية للاشتراط 254
2- شروط الاشتراط لمصلحة الغير 255
3- أثار الاشتراط لمصلحة الغير 258
(1) علاقة المشترط بالمتعهد 258
(2) علاقة المتعهد بالمنتفع 259
(3) علاقة المشترط بالمنتفع 260

الباب الثاني
الإرادة المنفردة

الفصل الأول قيمه الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام 263
المبحث الأول الجدل حول قيمة الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام 264
المبحث الثاني موقف القانون الليبي من الإرادة المنفردة 265
الفصل الثاني الوعد بجائزة الموجه للجمهور 266
المبحث الأول شروط الوعد بجائزة 267
المبحث الثاني أحكام الوعد بجائزة 268
أولا إذا حددت مدة للوعد 268
ثانياً إذا لم تحدد مدة للوعد 269

القسم الثاني
الواقعة القانونية

الباب الأول
المسؤولية التقصيرية " الفعل الضار "

فصل تمهيدي : تحديد مفهوم ونطاق المسؤولية التقصيرية 276
أولا : تمييز المسؤولية التقصيرية عن غيرها 276
أ- التمييز بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية 276
ب- التمييز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 279
1- أهم الفروق بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 279
2- تحديد نطاق كل منالمسؤوليتين 280
3- عدم جواز الخيرة أو الجمع بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 282
(1) عدم جواز الجمع بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 283

الموضوع	الصفحة
أ- اثار مسؤولية المتبوع عن عمل التابع	313
ب- أساس المسوولية	315
المبحث الثالث المسؤولية الناشئة عن الأشياء	315
المطلب الأول المسؤولية عن الأشياء عدا البناء	316
أولا شروط المسؤولية	317
أ- الحراسة	317
ب- الأشياء	319
جـ- فعل الشيء	321
ثانياً من له حق التمسك بالمسؤولية عن الأشياء	322
أ- اشتراك المضرور مجاناً في استعمال الشيء	323
ب- اشتراك عدة أشياء في إحداث الضرر	324
ثالثاً وسائل دفع المسؤولية وأساسها	325
أ- كيف يستطيع الحارس دفع المسؤولية	326
ب- أساس المسؤولية الناشئة عن الأشياء	330
المطلب الثاني المسؤولية عن البناء	332
أولا شروط المسؤولية	332
ثانياً وسائل دفع المسؤولية	333
المبحث الرابع العلاقة بين الصور المختلفة للمسؤولية التقصيرية	334
المطلب الأول العلاقة بين المسؤولية عن الفعل الشخصي والصور الأخرى للمسؤولية التقصيرية	334
المطلب الثاني العلاقة بين صور المسؤولية عن الغير وعن الأشياء	336
أولا العلاقة بين مسؤولية الحارس ومسؤولية المتبوع	336
ثانياً العلاقة بين مسؤولية الحارس ومسؤولية المكلف بالرقابة	337
ثالثاً العلاقة بين الأنواع المختلفة للمسؤولية عن الأشياء	337
رابعاً العلاقة بين الأنواع المختلفة للمسؤولية عن الغير	338
الفصل الثاني الضرر	338
المبحث الأول وجود الضرر	339
المطلب الأول أنواع الضرر	339
أولا الضرر المادي	339
ثانياً الضرر الأدبي	340
المطلب الثاني شروط الضرر	341
أولا شرط تحقق الضرر	341
ثانياً شرط المساس بمصلحة مشروعة	342
المبحث الثاني جبر الضرر	343
المطلب الأول إجراءات التعويض	343
المطلب الثاني قواعد التعويض وطرق تحديده	344
أولا تقدير الضرر	344

الموضوع	الصفحة
ثانياً طرق التعويض	345
ثالثاً وقت تقدير التعويض	346
رابعاً تقادم دعوى المسؤولية التقصيرية	346
المطلب الثالث تضامن المسؤولين عن الضرر	347
الفصل الثالث علاقة السببية	348
المبحث الأول : تعدد الأسباب وتحديد سبب الضرر	348
المبحث الثاني تعاقب الأضرار وفكرة الضرر المباشر	351
المبحث الثالث انعدام السببية لقيام السبب الأجنبي	352
المطلب الأول القوة القاهرة أو الحادث الفجائي	353
المطلب الثاني خطأ المضرور	353
أولا استغراق أحد الخطأين للآخر	353
ثانياً الخطأ المشترك	354
المطلب الثالث خطأ الغير	355
الباب الثاني	
الإثراء بلا سبب	
الفصل الأول القاعدة العامة في الإثراء بلا سبب	358
المبحث الأول شروط الإثراء بلا سبب	359
المطلب الأول الشروط الموضوعية للإثراء بلا سبب	359
أولا إثراء المدين	359
ثانياً افتقار الدائن	360
ثالثاً انعدام السبب	361
أ- سبب الإثراء تصرف قانوني	361
ب- سبب الإثراء حكم من أحكام القانون	362
المطلب الثاني شروط مباشرة دعوى الإثراء	362
المبحث الثاني أحكام الإثراء	363
الفصل الثاني أهم تطبيقات الإثراء بلا سبب	364
المبحث الأول دفع غير المستحق	365
المطلب الأول شروط دفع غير المستحق	365
أولا الوفاء	365
ثانياً الوفاء غير واجب	365
المطلب الثاني أحكام دفع غير المستحق	367
أولا الموفى له حسن النية	367
ثانياً الموفى له سيئ النية	368
ثالثاً الموفى له ناقص الأهلية	368

الموضوع	الصفحة
رابعاً تقادم دعوى دفع غير المستحق	368
المبحث الثاني الفضالة	369
المطلب الأول شروط الفضالة	369
المطلب الثاني أحكام الفضالة	371
أولا التزامات الفضولي	371
ثانياً التزامات رب العمل	372
أ- نحو الغير	372
ب- نحو الفضولي	373

الباب الثالث
القانـــون

ملحق	379
الفهرس	415

تم بحمد الله